A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/773
28 December 1998

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤٦ (أ) من جدول الأعمال

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ومرفقها إعلان بغداد لحقوق الإنسان الصادر عن ندوة بغداد الدولية التي عُقدت لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان للفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

سأغدو ممتنا لو عملتم على تأمين توزيع رسالتي هذه ومرفقيها كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٤٦ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

060199 040199 98-40620

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإيمانا من حكومة وشعب العراق بحقوق الإنسان وبأهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل المشترك الأعلى للإنسانية، عقدت في بغداد ندوة دولية للفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ شارك فيها عدد من الشخصيات العربية والأجنبية والعراقية المختصة في شؤون حقوق الإنسان والقانون الدولي. وسمي الإعلان الصادر عنها بـ (إعلان بغداد لحقوق الإنسان) الذي أكد على أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطرق إلى التحديات التي تواجه الشعوب في تمتعها بحقوقها الأساسية وضرورة تضافر الجهود الدولية للتغلب عليها. ومن بين المسائل التي تضمنها الإعلان التحديات التي تعيق ممارسة شعب العراق لجميع حقوقه الأساسية وفي مقدمتها الحق في الحياة والبقاء والآثار التي يتركها الحصار المفروض على العراق منذ ثماني سنوات على حقوق الإنسان فيه.

طلب المشاركون في ندوة بغداد الدولية اطلاعكم على الإعلان وعبروا عن الأمل بأن تلعبوا الدور الذي يتناسب مع مسؤوليتكم القانونية والإنسانية للمساهمة في وضع حد للمأساة الإنسانية التي يتعرض لها شعب العراق ورفع الحصار الذي تسبب بجريمة إبادة حقيقية.

نرجو التفضل بتوزيع هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير الخارجية

المرفق الثاني

إعلان بغداد لحقوق الإنسان

إن ندوة بغداد الدولية

وقد انعقدت في بغداد في الفترة الممتدة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قانون حمورابي الذي سنّه العراقيون قبل أكثر من (٣٠٠٠) سنة لتوطيد العدل وإزالة الفساد وحماية الضعيف من ظلم القوي وحماية حقوق المرأة وتنظيم شؤون المجتمع،

وإذ تشير باعتزاز إلى قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء في المساواة والحرية والعدل وعدم التمييز، وكفالة حقوق الإنسان منذ أربعة عشر قرنا،

وإذ تشير إلى إيمان حكومة وشعب العراق بالمبادئ الراسخة لحقوق الإنسان التي جاء بها الإعلان العالمي باعتباره إقرارا دوليا بالحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها أفراد الأسرة البشرية، والتي يجب أن تنطبق على كل إنسان أينما كان،

وإذ تضع في اعتبارها كافة الالتزامات الواردة في مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الأخرى وبضمنها إعلان وبرنامج عمل فيينا واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تضع في اعتبارها تطلعات جميع الشعوب إلى نظام دولي قائم على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في الحق بالمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحق في تقرير المصير والتنمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة وإشاعة وحفظ السلم والأمن الدوليين،

وإذ تلاحظ أن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تأتي في ظل ظروف تتعرض فيها شعوب الدول النامية إلى الجوع والفقر والتهميش والتعسف والتهديد وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وترجيح المصالح الأنانية والاعتبارات السياسية والاقتصادية لبعض الدول الكبرى،

وإذ تؤكد نبذ العدوان والعنصرية والتعصب وكره الأجانب والممارسات الاقتصادية غير النزيهة والاحتلال الأجنبي،

وإذ تقر بأن إزالة الفقر تـُشكل شرطا أساسيا للحق في الحياة وللتمتع بحقوق الإنسان ولا بد من وضع نهاية له،

وإذ تشير إلى أهمية احترام الخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية للشعوب، باعتبارها تـُشكل موروثات وروافد تـُسهم في إثراء المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان بعيدا عن الاغتراب الحضاري واستلاب الصفة الإنسانية من الشعوب والأمم،

وإذ تؤكد على أهمية النظر إلى حقوق الإنسان نظرة موضوعية غير انتقائية، والامتناع عن اتخاذ إجراءات تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، لا تتفق مع القانون الدولي وتـُشكل انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد مسؤولية جميع الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعمل بصورة مشتركة ومنفردة من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز، وتحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وأن حقوق الإنسان والديمقراطية لن يتمكنا من صنع عالم أفضل بدون بنية سلام حقيقي وتنمية اقتصادية مستقرة،

وإذ تلاحظ بأن وسائل الإعلام تلعب دورا مهما في عرض انتهاكات حقوق الإنسان بشكل موضوعي بعيدا عن الضغوط السياسية والأيديولوجية وبما يتفق مع المبادئ والقيم الأخلاقية،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بكل ما تنطوي عليه من آثار سلبية على الأنشطة الاجتماعية - الإنسانية التي تعيق الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تأخذ بالدراسات والبحوث التي قدمت خلال الندوة والمناقشات التي أظهرت بشكل مروع وخطير الحجم الهائل للخسائر بين السكان المدنيين جراء الحصار المفروض على العراق لأكثر من ثماني سنوات والمخاوف المتوقعة من تزايد عدد الضحايا في حالة عدم رفعه فورا،

وإذ تدرك أن العالم على أعتاب القرن الحادي والعشرين الذي يتطلع بنو البشر لأن يكون خاليا من الظلم والتعسف الفردي والطغيان،

١ - تدعو جميع الدول للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها على الصعيد الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الأخرى ذات الصلة؛

٢ - تؤكد على الأخذ بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل والعادل بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لتحقيق التعاون والتضامن الدوليين؛

٣ - تؤكد على حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظامها السياسي وسعيها لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية؛

٤ - تؤكد على ضرورة عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية وأهمية التزام المجتمع الدولي بتناول حقوق الإنسان بشكل موضوعي بعيدا عن الانتقائية والتمييز، والسعي لإيجاد نظام عالمي فيه رحمة للضعيف وكفالة لحقوق الإنسان وتنمية للجميع؛

٥ - تدعو الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ أية تدابير ذات طابع قسري تنطوي على آثار خطيرة على السكان المدنيين وتعرقل الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٦ - ترفض استخدام مثل هذه التدابير كأدوات للضغط السياسي أو الاقتصادي على أي بلد، لا سيما على البلدان النامية بسبب آثارها السلبية على حقوق الإنسان؛

٧ - تُعرب عن القلق البالغ إزاء الخسائر المروعة والمستمرة في الأرواح بين السكان المدنيين في العراق بسبب النقص الخطير في الأدوية والأغذية جراء الحصار، وكما جاء في تقارير المنظمات والوكالات الدولية المختصة؛

٨ - تؤكد بأن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق تنطوي على حرمان الشعب العراقي بأكمله من أسباب عيشه الخاصة وحقه في الحياة وتنتهك العهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبما يُشكل إبادة جماعية ضده؛

٩ - تطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة بريطانيا الكف عن الإصرار على استمرار فرض الحصار لاعتبارات سياسية خاصة بهما دون اكتراث بالنتائج اللاإنسانية المترتبة على ذلك والتي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان إيلاء أهمية جدية للانعكاسات الخطيرة للحصار على شعب العراق وبما يضع حدا للخسائر البشرية الكبيرة والمستمرة بين السكان المدنيين؛

١١ - تطلب من مجلس الأمن الإيفاء بالتزاماته لرفع الحصار عن العراق بعد أن نفذ الالتزامات المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولما للحصار المفروض على العراق من آثار خطيرة على التمتع بجميع الحقوق التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة؛

١٢ - تُعبر عن إدانتها الشديدة لاستمرار تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الشؤون الداخلية للعراق وفرضهما مناطق الحظر الجوي، وإعلانهما تخصيص مبالغ مالية لزعزعة الوحدة الإقليمية والوطنية للعراق، والذي يُشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق منها بحق تقرير المصير واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

١٣ - تدين سياسة الإدارة الأمريكية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتهديد سلامتها الإقليمية وفرض العقوبات الانفرادية وممارسة الإرهاب الدولي ومثاله تدمير مصنع الشفاء للأدوية في السودان؛

١٤ - تحث جميع الشعوب والحكومات والبرلمانات والمنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشخصيات المعنية للعمل على رفع الحصار، ووضع حد للمأساة الإنسانية التي يتعرض لها شعب العراق وبما يُجسد المبادئ السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- - - - -